

الاقتصاد التركي يبحث عن طرق جديدة في ظل الاضطرابات الماليّة

نور الله غور، مولود طااطلي ير، شريف ديلك*

ملخص: يتناول هذا البحث أسباب الاضطرابات الماليّة التي يشهدها الاقتصاد التركي من جهة، ويحلّل الخطوات التي اتخذتها الحكومة والمؤسسات والإدارة الاقتصاديّة من جهة أخرى. كما يتناول ما يمكن أن تفعّله تركيا لتحويل هذه الاضطرابات الماليّة إلى فرصة. ويرى البحث أنه لا يمكن الاعتماد على الأسس الاقتصاديّة لتفسير هذه الاضطرابات الماليّة، فالولايات المتّحدة الأمريكيّة التي تُعدّ اللاعب الأعظم في النظام الماليّ العالميّ تمارس ضغوطها لكسر صمود تركيا وسحبها إلى مسارها، عن طريق فرض العقوبات الاقتصاديّة، إلى جانب التّدخلات السياسيّة والحقوقيّة، ويرى هذا البحث كذلك أنّ الإنجاز السّريع للإصلاحات التي تُعزّز القطاع الحقيقيّ في الفترة المُقبلة سيعمل على زيادة مُقاومة الاقتصاد للصّدّات الخارجيّة المحتملّة، وضمان أن تتجاوز تركيا هذه المرحلة بسلام.

* ستا، تركيا

Turkish Economy: Searching New Ways under Financial Disruptions

NURULLAH GÜR. MEVLÜT TATLIYER. ŞERİF DİLEK*

ABSTRACT This paper examines the reasons behind the financial turmoil the Turkish economy is witnessing, as well as analyzes the steps taken by the government, institutions, and the economic administration. It taps, also, into possible actions that can turn these financial disruptions into opportunities. This paper argues that the economic foundations cannot be relied upon to explain the current disruptions, for the United States, which is considered as the major player in the international financial system, is exerting pressures on Turkey to breaking down its steadfastness and hampering its progress through economic sanctions in addition to the political and human rights interventions. It argues also that the fast achievement of reforms that strengthen the real sector in the upcoming period will increase the economy's resistance to potential external shocks and ensure Turkey's transcending this period safely.

* SETA.
Turkey

رؤية تركية

2018 - (7/4)
175 - 161

المدخل

في هذا العهد الجديد تُريد تركيا إعادة بناء علاقاتها مع الغرب باعتبارها فاعلاً مُتساوياً، فالخطوات التي اتخذتها تركيا، ولاسيما في المسائل الإقليمية والعالمية أثارت استياء حلفائها الغربيين الذين يعملون على أن تستمر العلاقات مع تركيا كما كانت في الماضي، وأبرز المخرجات الملموسة في هذا التوتّر الملموس يُلاحظ في الاضطرابات التي شهدتها الأسواق المالية في الأشهر الماضية، حيث انخفضت قيمة الليرة التركية انخفاضاً حاداً أمام الدولار الأمريكي في الأشهر الأخيرة، وفي الواقع لا يمكن الاعتماد على الأسس الاقتصادية لتفسير هذه الاضطرابات المالية، فالولايات المتحدة الأمريكية التي تُعدّ اللاعب الأعظم في النظام المالي العالمي تُمارسُ ضغوطها لكسر صمود تركيا وسحبها إلى مسارها، عن طريق فرض العقوبات الاقتصادية، إلى جانب التدخّلات السياسية والحقوقية، وفي هذا الإطار تحوّل أمريكا نفوذها الاقتصادي/ المالي إلى أداة للمعاقبة السياسية، رغبةً منها في تضيق الخناق على تركيا، وانتزاع التنازلات في المسائل التي تُريدها، فتعكسُ آثار التطوّرات السياسية بين تركيا وأمريكا على سوق العملات الأجنبية.

تعيش تركيا في الآونة الأخيرة تموجات لا يمكن بيانها بالمؤشرات الاقتصادية في سوق العملات الأجنبية. وإذا ما نظرنا إلى الفترات السابقة، نلاحظ أن الاقتصاد التركي بقي وجهًا لوجه مع خمس موجات مهمة من المضاربات المالية خلال العامين الماضيين، أو بعبارة أدق، بقي وجهًا لوجه مع "الهجمات المالية". ورغم أن أولى الهجمات الثلاث التي وقعت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2016، وكانون الثاني/يناير 2017، وتشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2017 هجمات مالية مهمة؛ فإنها تبقى باهتةً خاملةً جدًا أمام الهجمتين الأخيرتين اللتين وقعتا في أيار/مايو 2018 وأب/أغسطس 2018. فالهجمة المالية التي وقعت في آب/أغسطس 2018 كانت عنيفةً حادةً تجاوزت حدة الهجمة المالية التي وقعت في شهر مايو/أيار من العام ذاته. ومن أجل تقديم تفسير اقتصادي لهذه الحركة المالية السلبية في الاقتصاد التركي يقضي المنطق أن تحصل تغيرات "سلبية" في الاقتصاد التركي تناسب هذه الدرجة من الحدة، ويظهر التضخّم والعجز الجاري في مقدّمة هذه المشكلات، فالمخاوف من تأثير التضخّم والعجز الجاري في استقرار الاقتصاد الكلي، والأخبار التي تحمل كثيرًا من "الغلو" فيما يتعلق بوضع القطاع المصرفي، إلى جانب العلاقات التركية الأمريكية التي تُعدّ المحرّض الرئيس لارتفاع أسعار الصرف - تُشكل جميعًا عوامل اقتصادية تؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف.

لكن الارتفاع الكبير في سعر الصرف خلال مُدة وجيزة جدًا أمر لا يمكن تفسيره بالأسباب الاقتصادية وحدها، فالإقتصاد التركي اقتصاد ديناميكي يملك بُنية سليمة للغاية، ولذلك يمكننا القول بأريحية؛ إن الارتفاع الحاد في أسعار صرف الدولار لا يعزى إلى أسباب اقتصادية، بل إلى أسباب سياسية¹. ولا يخفى للعيان أن الاقتصاد يتم استعماله سلاحًا في وجهه

تركيا في الفترة التي تشهدها فيها علاقات سياسية متوترة مع أمريكا والاتحاد الأوروبي، بإقدام شركات التصنيف الائتماني على تخفيض درجات تركيا في أكثر الأوقات حساسية، اعتماداً على ذرائع وحجج لا أساس لها من الصحة في الغالب - يُعد انعكاساً لاستعمال الاقتصاد أداة في السياسة، لكن الأسواق وجدت مُتَنَفِّسَهَا في ارتفاع صوت الحكومة عموماً، والإدارة الاقتصادية خصوصاً، في وجه ما يجري، وظهور خطة للعمل.

الاضطرابات المالية والأولويات الجديدة

قطعت تركيا أشواطاً بعيدة جداً ومهمة في عهد حكومات حزب العدالة والتنمية على طريق التحوّل الصناعي، وإن لم يكن بالمعنى الكامل، حيث خُطت خطوات مهمة في التنمية والتحوّل الصناعي، ولاسيما في الأعوام الماضية، باسم الأداء الاقتصادي للبلاد، ونُفذت مشروعات البنية التحتية في هذه الفترة، وحصلت قفزات نوعية في الصناعات الدفاعية، وهذا أدى إلى ارتفاع كبير في قدراتها العسكرية، وحققت إسهاماً ملحوظاً في تطوير التكنولوجيا. وحصلت زيادة كبيرة في النفقات الاجتماعية في مطلع الألفية الثالثة، فزادت الإمكانيات الاجتماعية للمتقاعدين والأرامل واليتامى والفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة، وحصل ارتفاع مهم في الرخاء المجتمعي، وبفضل التحوّل الكبير في نظام الصحة تحديداً، أصبحت تركيا دولة يُحتذى بها عالمياً في قطاع الصحة (من حيث المضمون والجودة).

بلغ معدّل النمو الاقتصادي السنوي في تركيا 4.8 بالمئة منذ عام 1950، لكنّه ارتفع إلى 5.85 بالمئة خلال الأعوام 2002-2017، فحقّق الاقتصاد التركي في هذه الفترة نمواً بلغ 131 بالمئة. وجلي أن تركيا حققت نمواً اقتصادياً ممتازاً في الألفية الثالثة². ورغم المحاولة الانقلابية التي تعرّضت لها حققت تركيا نمواً اقتصادياً بمعدّل 7.4 بالمئة عام 2017. وفي الربع الأول من عام 2018 بلغ معدّل النمو الاقتصادي في تركيا 7.4 بالمئة، وفي الربع الثاني من العام نفسه بلغ معدّل النمو الاقتصادي 5.2 بالمئة، ليكون بذلك متوسط معدّل النمو الاقتصادي 6.3 بالمئة في النصف الأول من عام 2018. وبهذا الأداء تبوّأت تركيا مكانها في صدارة قائمة البلدان الأكثر نمواً في العالم. والجدول 1 يبيّن معدّلات النمو الاقتصادي في تركيا وبلدان قمتها العشرين خلال الأعوام 2002-2017. في ضوء المعلومات الواردة في هذا الجدول نلاحظ أن تركيا واحدة من أسرع البلدان نمواً ضمن بلدان قمتها العشرين. إذ تأتي تركيا في مرتبة تلي الصين والهند اللتين تشهدان أسرع نمو اقتصادي في العالم، حيث بلغ متوسط النمو الاقتصادي في الصين 9.35 بالمئة، وفي الهند 7.4 بالمئة، وفي تركيا 5.85 بالمئة، خلال الفترة 2002-2017.

متوسط معدل النمو (%) للسنوات 2017-2020	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	البلدان
9.35	7.67	7.70	7.90	7.30	7.80	7.90	9.50	11.70	9.20	9.70	14.20	12.70	11.30	11.10	11.00	9.10	الصين
7.40	7.71	7.10	8.01	7.50	7.38	8.55	7.73	11.26	8.48	3.89	9.80	9.26	9.28	7.84	7.94	3.90	الهند
5.85	7.41	3.18	7.08	5.16	8.49	4.79	11.11	8.48	4.70	1.84	5.03	7.11	9.01	9.74	5.70	7.43	تركيا
5.50	5.15	5.01	4.87	5.00	5.55	7.03	7.17	7.37	4.70	7.44	7.34	5.50	5.79	5.03	4.78	4.49	إندونيسيا
3.97	1.13	1.74	4.10	3.77	2.77	5.41	11.28	4.76	20.50	7.25	1.84	2.78	5.57	7.95	11.24	2.810	السعودية
3.79	3.02	2.82	2.79	3.34	2.89	2.29	3.78	7.49	1.70	2.82	5.46	5.17	3.92	4.90	2.93	7.43	كوريا الجنوبية
3.38	1.79	1.22	2.82	1.73	1.78	3.75	5.07	4.50	7.82	5.28	8.53	8.15	7.37	7.17	7.24	4.74	روسيا
3.05	2.46	2.24	2.74	2.51	2.40	1.02	7.00	11.12	5.91	4.50	9.00	8.04	8.85	9.03	8.83	1.099	الأرجنتين
2.89	2.21	2.52	2.41	2.78	2.12	3.72	2.77	2.31	1.73	2.72	4.46	2.70	3.17	4.07	2.96	4.05	أستراليا
2.75	1.79	1.27	1.29	1.70	2.48	2.21	3.28	3.04	1.53	3.19	5.36	5.70	5.27	4.55	2.94	3.77	جنوب إفريقيا
2.40	1.74	3.59	3.76	1.50	3.00	1.92	3.97	7.52	1.12	5.09	7.07	3.96	3.20	5.76	1.14	3.05	البرازيل
2.39	2.14	2.28	2.75	2.27	1.36	4.01	4.04	5.11	4.70	1.40	3.14	5.00	3.03	4.29	1.96	1.29	المكسيك
2.01	3.03	1.46	1.94	2.56	2.47	1.74	3.14	3.08	2.95	1.00	2.06	2.72	3.20	3.08	1.80	3.01	كندا
1.88	2.18	1.48	2.86	2.56	1.77	2.22	1.70	2.53	2.77	1.29	1.77	2.77	3.34	3.78	2.80	1.78	أمريكا
1.67	1.75	1.80	2.19	3.07	1.91	1.31	1.50	1.91	4.32	1.72	2.55	2.50	2.97	2.52	3.46	2.39	المملكة المتحدة
1.37	2.43	1.95	2.31	1.74	1.25	1.42	1.70	2.10	4.34	1.48	3.07	3.34	2.10	2.56	1.31	1.35	الاتحاد الأوروبي
1.22	2.05	1.85	1.50	1.92	1.59	1.78	3.71	3.94	5.56	1.81	3.37	3.87	1.87	1.70	1.71	1.03	ألمانيا
1.12	1.81	1.18	1.06	1.94	1.57	1.18	2.07	1.96	2.44	1.19	2.36	2.37	1.70	2.78	1.82	1.11	فرنسا
1.05	1.51	1.03	1.11	1.33	2.00	1.49	1.10	4.19	5.41	1.09	1.75	1.42	1.76	2.20	1.52	1.11	اليابان
1.05	1.50	1.88	1.78	1.11	1.72	2.81	1.57	1.78	5.48	1.50	1.47	2.00	1.95	1.58	1.15	1.24	إيطاليا

الجدول 1: مقارنة بين أرقام التَّموُّل الاقتصادي لتركيا وبلدان قَمَّة العشرين

المصدر: البنك العالميُّ وصندوقُ التَّقدُّمِ الدَّوليِّ.

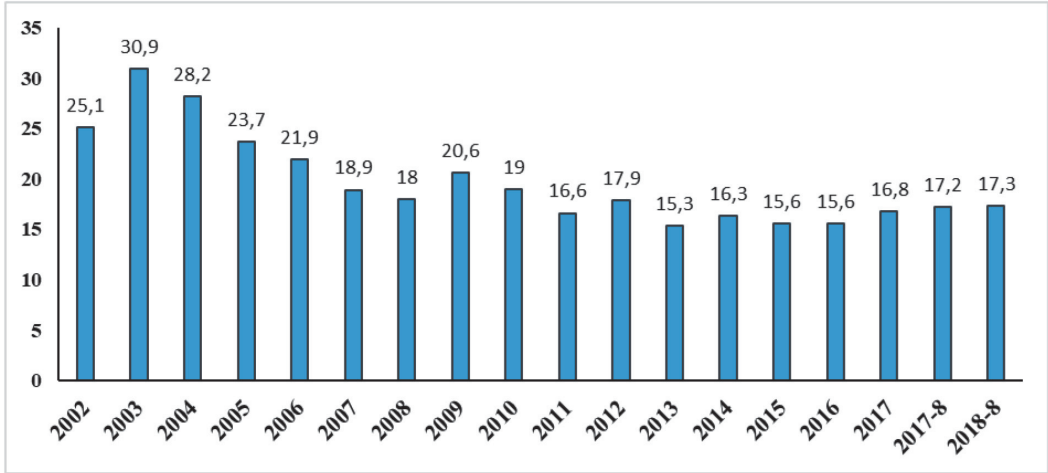
أبدت تركيا أداءً "مؤثراً" مشابهاً لأدائها على صعيد معدَّل الدَّيون، حيث تراجع معدَّل الدَّين الحكومي العام على الدَّخل القومي من 72 بالمئة إلى 28 بالمئة خلال الفترة 2002 - 2017. وكما يتَّضح من الجدول 2، بلغ هذا المعدَّل 180 بالمئة في اليونان، و133 بالمئة في إيطاليا، و126 بالمئة في البرتغال، و98 بالمئة في فرنسا، وحوالي 63 بالمئة في ألمانيا، و105 بالمئة في أمريكا، و253 بالمئة في اليابان. ويُفهم من ذلك أن تركيا تبوَّأ مكانها بين أقل البلدان ديوناً في العالم. هذا المعدَّل بلغ مُستويات أعلى من 100 بالمئة في عدد من البلدان الصَّناعية، وبلغ في البلدان النامية الأخرى مُستويات أعلى بكثير من تلك التي في تركيا. ومن ثمَّ يلاحظ بوضوح أن تركيا حققت نموًّا اقتصاديًّا سريعاً، وعززت ماليَّتها العامة في الألفية الثالثة.

الربع الأول ٢٠١٨	٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٨١.٥	٨١.٦	٨٣.٢	٨٤.٥	٨٦.٤	٨٥.٧	٨٣.٨	الاتحاد الأوروبي - ٢٨
٨٦.٩	٨٦.٩	٨٩.٢	٩٠.١	٩٢	٩١.٨	٨٩.٨	منطقة اليورو - ١٨
١٨٠.٤	١٧٨.٦	١٨٠.٨	١٧٦.٨	١٧٨.٩	١٧٧.٤	١٥٩.٦	اليونان
١٣٣.٤	١٣١.٨	١٣٢	١٣١.٥	١٣١.٨	١٢٩	١٢٣.٤	إيطاليا
١٢٦.٤	١٢٥.٧	١٢٩.٩	١٢٨.٨	١٣٠.٦	١٢٩	١٢٦.٢	البرتغال
١٠٦.٣	١٠٣.٤	١٠٦	١٠٦.١	١٠٧	١٠٥.٥	١٠٤.٣	بلجيكا
٩٨.٨	٩٨.٣	٩٩	٩٩.٤	١٠٠.٤	٩٥.٥	٨٥.٧	إسبانيا
٩٧.٧	٩٦.٨	٩٦.٦	٩٥.٦	٩٤.٩	٩٣.٤	٩٠.٦	فرنسا
٨٥.٨	٨٧.٥	٨٧.٩	٨٧.٩	٨٧	٨٥.٢	٨٤.١	إنجلترا
٧٧.٢	٧٨.٣	٨٣.٦	٨٤.٦	٨٤	٨١.٣	٨١.٩	النمسا
٧٣.٩	٧٣.٦	٧٦	٧٦.٧	٧٦.٦	٧٧.١	٧٨.٤	المجر
٦٢.٩	٦٤.١	٦٨.٢	٧١	٧٤.٧	٧٧.٥	٧٩.٨	ألمانيا
٥٥.٢	٥٧.١	٦٢	٦٤.٨	٦٨	٦٧.٨	٦٦.٤	هولندا
٢٨.٤	٢٨.٣	٢٨.٣	٢٧.٦	٢٨.٨	٣١.٤	٣٢.٧	تركيا

الجدول 2: رصد ديون الإدارة العامة بحسب الاتحاد الأوروبي/ الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)

المصدر: وزارة الخزانة والمالية بالجمهورية التركية

وفيما يتعلق بمعدل الديون الخارجية على الدخل القومي يلاحظ أنه 53 بالمئة، وهذا المعدل ليس مرتفعاً جداً وليس منخفضاً جداً. فهذا المعدل أعلى من ذلك بكثير في العديد من البلدان، ففي ألمانيا على سبيل المثال يبلغ 141 بالمئة، وفي إسبانيا 167 بالمئة، وفي فرنسا 213 بالمئة.³ أمّا معدل عجز الميزانية على الدخل القومي في تركيا فقد بلغ 1.5 بالمئة، رغم أنها كانت في عام الانتخابات، ومن ثم فإن عجز الميزانية في تركيا أدنى بكثير من 3 بالمئة الذي هو معيار ماستريخت، ويبلغ هذا المعدل في فرنسا حالياً 2.8 بالمئة، وفي إنكلترا 2.9 بالمئة. من جانب آخر، لم يشهد القطاع المصرفي في تركيا أي مخاطر فيما يتعلق بأسعار الصرف. وكما يتبين من المخطط البياني¹، فقد بلغ اكتفاء رؤوس الأموال في قطاع المصارف 17.3 بالمئة في شهر آب/ أغسطس 2018، في حين كان هذا المعدل 18.1 بالمئة في بولندا، و17.7 بالمئة في التشيك، و17.7 بالمئة في المجر، و17.5 في ماليزيا، و17.2 بالمئة في البرازيل، و15.6 بالمئة في المكسيك.⁴ ولدى مقارنة معدل اكتفاء رؤوس الأموال في قطاع المصارف بتركيا مع ذلك الذي في البلدان النامية، يلاحظ أن قطاع المصارف في تركيا لا يزال متيناً بالرغم من المحن وارتفاع الفوائد وأسعار الصرف، ولا يحمل أي هشاشة مالية.



المخطط البياني 1: معدل اكتفاء رؤوس الأموال في قطاع المصارف (بالمئة)

المصدر: وزارة الخزانة والمالية بالجمهورية التركية.

فتركيا كما ترون، في حالة جيدة جداً استناداً إلى معايير الاستدانة. ومن الواضح أن الاستثمار في مثل هذا البلد جاذب للمستثمرين.⁵

ارتفع التضخم بعد توقف طويل ليصل مجدداً إلى رقم بخانتين، نظراً لأسعار الصرف، وبعض المشكلات الهيكلية في القطاع الزراعي. وغدا ارتفاع العجز الجاري أمراً لا مفر منه، في الفترات التي يتسارع فيها النمو والصادرات؛ لأن بنية الصادرات في تركيا تعتمد على السلع المستوردة، ورغم كل هذه المستجدات، لم يشهد الحساب الجاري ولا التضخم تدهوراً إلى درجة يمكنها تفسير الارتفاع الآني في أسعار الصرف، فالتضخم والعجز الجاري ليسا مشكلتين تعجز تركيا عن حلها، وإن بدا أنهما يشكلان البطن الرخو للاقتصاد التركي، فالإدارة الاقتصادية التي تعي المشكلات شرعت في اتخاذ الخطوات اللازمة لإيجاد حلول طويلة الأمد.⁶

يقول بعض خبراء الاقتصاد: إن التخلي عن الانضباط المالي، والجدل الدائر حول استقلالية البنك المركزي، أثرا في سوق العملات الأجنبية، ورغم ارتفاع التفتحات العامة لمستويات معينة، نتيجة الحوافز المعطاة للقطاع الحقيقي، وتطبيق إكرامية العيد الذي تم تفعيله من أجل المتقاعدين - فإن تركيا لا تزال في وضع أقوى من جميع دول مجموعة العشرين فيما يتعلق بموضوع انضباط الميزانية، إذا ما أخذ بالحسبان مؤشرات، مثل الدين العام، وعجز الميزانية. من جانب آخر، لم يكتف البنك المركزي بتحقيق زيادة حادة في الفوائد هذا العام، بل أعطى أيضاً إشارات قوية بأنه مقبل على تقشيف إضافي إذا دعت الضرورة، رغم التردد فيما يتعلق بتوقيت إجراء التعديلات في السياسة المالية، ومن ثم فمن الصعب القول: إن المخاوف

إزاء السياسة المالية هي السبب الوحيد وراء الارتفاع الكبير والمفاجئ في أسعار الصرف في اقتصاد كبير مثل اقتصاد تركيا.⁷

تريد تركيا إعادة بناء علاقاتها مع الغرب باعتبارها فاعلاً متساوياً فالخطوات التي اتخذتها تركيا ولاسيما في المسائل الإقليمية والعالمية أثارت استياء حلفائها الغربيين الذين يعملون على أن تستمر العلاقات مع تركيا كما كانت في الماضي

إن التطورات الاقتصادية التي ذكرناها آنفاً لا يمكنها بأي شكل من الأشكال أن تفسر الحركة غير الطبيعية في أسعار الصرف، فإنها وإن بدت أن بإمكانها التأثير في أسعار الصرف إلى حد ما فإن هناك عوامل أخرى تقف وراء الحركة غير الطبيعية في أسعار الصرف، وهي تؤثر العلاقات السياسية بين تركيا وأمريكا، والأخبار المتلاحبة التي تتعدى على هذا التوتر، ومن هنا فمن الصعب الاعتماد على الأسباب الاقتصادية لتفسير ارتفاع أسعار صرف الدولار خلال الأشهر الثلاثة التي

سبقت مايو 2018، فاستقرار سعر الصرف إلى نقاط بعيدة جداً وخلال مدة وجيزة أمرٌ لا معنى له اقتصادياً، ويعطينا دلالة قوية بوجود هجمة مضاربة من العيار الثقيل.⁸ إن أمريكا بلغت مبلغاً انحرفت فيه عن المبادئ "الغربية" إلى درجة أنها تجرأت على المطالبة بإطلاق سلاح الرأهب أندريه برنسون من دون محاكمة، متجاهلة مبدأ فوقية القانون. وفي الأعوام الأخيرة، بدأت أمريكا تبدي ردود أفعال عدائية بعيدة عن المنطق حيال جميع الدول التي يتوقع أن يكون لها مزيد من الثقل في النظام العالمي مستقبلاً، فنراها لا تتجنب إشعال نار حرب التجارة التي تحفر في أرضية معاهدة التجارة الحرة التي تعد جزءاً لا يتجزأ من النظام الاقتصادي الذي بنته لإبطاء صعود الصين، وتعمل في الوقت ذاته على إضعاف تركيا متدرعةً أحياناً بالمسألة السورية، وأحياناً أخرى بالمسائل المتعلقة بتنظيم غولن الإرهابي، مثل (Halkbank)، دعوى حقان أتيل، دعوى الرأهب برنسون).⁹

يتضح من التقييم العام أنه لا يمكننا الاعتماد على الأسباب الاقتصادية لتفسير الارتفاع الكبير في أسعار الصرف في تركيا، ومن ثم لا يمكن تفسير ما يجري في أسعار الصرف إلا من خلال "الأسباب السياسية". فإلى جانب تأثير العلاقات التركية الأمريكية نشهد انتشار بعض الأخبار التي تتلاعب بالأسواق، وتهدف إلى زيادة الارتباك فيها، من قبيل أن القطاع المصرفي في وضع صعب، وأنه ستصادر ودائع العملات الأجنبية، أو أنه سيكون هناك إحداث تغيير في نظام الصرف الأجنبي.¹⁰ ويلاحظ كذلك أن أمريكا تستعمل الدولار والجانب المالي سلاحاً لتحقيق أهدافها السياسية المتعلقة بتركيا، ولا تجد أي داعٍ لإخفائها. ويمكننا القول إن التغيرات التي أطلقها دونالد ترامب في 10 آب / أغسطس بشأن تركيا كانت تغريدة "توضيحية" للغاية، حيث قال فيها: "إنني أصادق على أن تتضاعف الضرائب الجمركية على تركيا في مادتي الألمنيوم



والفولاذ، في الوقت الذي تكون فيه الليرة التركية قوية جداً أمام دولارنا.... علاقاتنا الحالية مع تركيا ليست جيدة!"

وتركيا بدورها تسعى في سياستها الخارجية إلى تنوع حلفائها، في المرحلة التي ينزاح فيها مركز ثقل الاقتصاد العالمي نحو آسيا، فتنتهج سياسة تقوم على تعدد الحلفاء، وتزيد من استقلاليتها، وتحرك ضمن مواقف منطقية، ومن هنا فإن إقدام القوة العالمية على انتزاع تنازلات كثيرة من تركيا من خلال شن هجمات اقتصادية للئيل من سيادتها واستقلاليتها أمر غير مقبول وغير ممكن، ففي مثل هذه الحال، سوف تدافع تركيا عن أمنها الاقتصادي، ولن تراجع عن اتخاذ عدد من الخطوات في هذا المنحى.

وهناك تطور ملحوظ في إقبال المستثمرين الأجانب على الاستثمار في البلدان النامية من أمثال تركيا، في الفترة التي ترتفع فيها الفوائد في أمريكا، وتزداد المخاطر الجيوسياسية، ويكثر الغموض جراء الحروب التجارية العالمية. وقد أدت العوامل الخارجية التي يدور الحديث عنها هنا، إلى تقليل شهية الأجانب للاستثمار في الدول النامية، وتقلصت قدرة الدول النامية من ثم في الوصول إلى التمويل الدولي هذا العام مقارنة مع العام المنصرم، وهذا الوضع بالأساس كان يشكل ضغطاً معيناً على الليرة التركية منذ قرابة عامين، وعندما أضيف إليه تدهور العلاقات التركية الأمريكية، والأخبار المتلاحمة بالأسواق المالية - حصلت بلبلة في أذهان المستثمرين، وحركة في المضاربات، فانتهر المضاربون هذه الأجواء الضبابية وشنوا هجماتهم عبر أسعار

الصَّرف؛ لكسب الأموال، وهذا أدَّى في نهاية المطاف إلى تموجاتٍ كبيرةٍ في أسعار الصَّرف، وهذا النوع من الهجمات هو ما تعرَّضت له تركيا في الآونة الأخيرة. 11

فيما يلي نذكر تداعيات ارتفاع أسعار الصَّرف:

- 1) ارتفاع مقدار الديون بالعملات الأجنبية عند حسابها بالليرة التركية (نتيجة انخفاض قيمة الليرة التركية).
- 2) زيادة التضخم.
- 3) زيادة الفوائد.
- 4) المشكلات التي تواجهها الشركات عند التسعير.
- 5) انخفاض الثقة لدى المستهلك وقطاع الاقتصاد الحقيقي.

إنَّ المشكلات التي بُحِثتْ أُنْفًا سوف تُصعِّبُ الاقتصاد التركيَّ إلى حدِّ ما، شئنا أم أبينا، ولكنَّ ينبغي ألا يغيب عن الأذهان أنَّ الاقتصاد التركيَّ تعرَّزَ كثيرًا إبان أزمة 2000 / 2001. وبفضل تجربتها في الأزمات التي عاشتها أصبح الاقتصاد التركيَّ يتمتعُ بترتيباتٍ ماليةٍ قويَّة، وُبنيةٍ إداريةٍ قويَّة، ونظامٍ مصرفيٍّ قويٍّ، ومُقاومةٍ جَراءٍ تطبيقات الانضباط المالي في القطاع العام، وبهذا تكونت البنية التحتية القويَّة التي تحوَّل دون اندلاع الأزمات المالية الدورية، والأزمات الاقتصادية الكليَّة، واتَّخذت الإدارة الاقتصادية ومؤسساتها التي لم تبق صامتة أمام الوضع الحالي عددًا من الخطوات الوقائية للحيلولة دون فقدان الليرة التركية قيمتها، وظهور مشكلة السيولة في القطاع الحقيقي، وهذا سبَّب تراجعًا محدودًا في أسعار الصَّرف. ومن الجدير ذكره على سبيل المثال هنا أهمية المؤتمر الذي عقده عن بعد وزير الخزانة والمالية براءات البيرق مع 6.000 مُستثمر.

البرنامج الاقتصادي الجديد في ظل النظام الجديد:

تقف تركيا اليوم في مفترق طرق حاسم، ولكي نصحَّ دولةً صناعيةً وقويَّةً وغنيَّةً بمعنى الكلمة، فإننا بحاجة إلى حلِّ مشكلاتنا البنيويَّة، وهذا يتطلَّب منا أن نمتلك الآلية الدولة التي تتسم بدرجة عالية من الكفاءة والفعاليَّة، ويوفِّر النظام الجديد الفرصة الممتازة التي ينبغي أن نغتنمها. ومن أجل ضمان التوازن الاقتصادي وترميم التدمير الجزئي الذي أصاب الاستقرار في الاقتصاد الكلي فإن الأولويَّة الرئيِّسة للاقتصاد التركيَّ خلال فترة السَّنة والنصف القادمة هي خفض التضخم والعجز في الحساب الجاري¹² كما أكَّد ذلك وزير الخزانة والمالية براءات البيرق في المؤتمر الذي كشف فيه عن "النهج الاقتصادي الجديد"؛ لكي لا يُصاب النشاط الاقتصادي بتلَمات خطيرة بعد الحوادث الإستراتيجية التي شهدتها عام 2016، كالعَمليَّات الإرهابيَّة، والعَمليَّة الانقلابيَّة الفاشلة، فقد كان قرار تطبيق السَّياسات التي تولي الأولويَّة

للتَّنامية الاقتصادية في عام 2017 قرارًا صائبًا. وعند النظر إلى الظروف الرَّاهنة للاقتصاد العالمي والاقتصاد التركي، والأخذ بعين الاعتبار أرقام النُّمو العام الأكثر اعتدالاً - تصبح الأولوية التي مُنحت للتَّضخُّم والعجز في الحساب الجاري لفترة مُعيَّنة من الرِّمن مفهوماً.¹³

من المتوقَّع أن تكون حركة السِّياسة الماليَّة أكثر انسجامًا مع السِّياسات التَّقديَّة لضمان التَّوازن الاقتصادي في الفترة المقبلة، ومن المتَّظر أن تراجع

بعض أقلام المصاريف العامَّة، وأن يُلجأ إلى التَّقشف في الإنفاق الحكومي، والتَّوفير في المجالات التي كانت سببًا في الإسراف، وعدم السَّماح بزيادة العجز في الميزانيَّة، على الرِّغم من أنَّ الميزانية العامَّة الحاليَّة لا تحمل علامات التَّراجع الشَّديد، لكنَّ اتخاذ بعض الإجراءات التَّقشُّفيَّة من أجل الحفاظ على التَّصوُّر بأنَّ الانضباط الماليَّ سيبقى أهمُّ ركيزة للاقتصاد - له أثرٌ بالغ الأهمِّيَّة في الاستقرار الاقتصادي. وإنَّ الانتقال إلى السِّياسات الماليَّة المشدَّدة لا يعني الخروج عن المعادلة الاقتصاديَّة العامَّة، بل يعني توفير الموارد من خلال الحد من الإسراف العام، وإنفاقها في المجالات المثمرة على نحو يُشكِّل دعمًا للاقتصاد. ورغم أنَّه ينبغي عدم المساوَمة على انضباط الميزانيَّة، لكنَّ يجب تبنِّي مواقف متوازنة في الميزانيَّة والتركيز على القطاع الحقيقي.¹⁴

سيحاول المجتمعُ مُلامسة الاقتصاد بشكل أكثر فاعليَّة وإستراتيجيَّة في الفترة الجديدة. فعلى سبيل المثال؛ يجري التَّخطيط في الفترة المقبلة لتوجيه الحوافز المُكثِّفة إلى القطاعات التي لها القدرة على إنتاج المُنتجات ذات التَّقنيَّة العاليية وتخفيض العجز الجاري. بتعبير آخر، ستشهدُ السِّياسة الصُّناعيَّة نظامًا (تحفيزيًّا) انتقائيًّا أكثر. إنَّ انتقال تدابير الحماية الجديدة في الاقتصاد العالمي إلى مرحلة الصُّعود يُشكِّل فرصة أمام الدُّول النَّامية مثل تركيا لكي تحوم حول قواعد منظمَّة التجارة الدوليَّة، وتقدِّم الدَّعم للقطاعات الإستراتيجيَّة بشكل أكثر أريحيَّة، فكما أنَّ الأزمات الجيوسياسية المتصاعدة في السَّنوات الأخيرة والمواقف الرَّافضة لبعض الدُّول الغربيَّة في موضوع توريد الوسائل الدِّفاعيَّة - دفعت تركيا إلى التَّوجُّه لإنتاج التَّكنولوجيا الصُّناعيَّة الدِّفاعيَّة المحليَّة، فإنَّ انخفاض السُّعر الذي شهدته الليرة التُّركيَّة كذلك وتدبير الحماية الآخذة في الصُّعود عالميًّا - يمكن أن يُسهِّم في التَّوجُّه نحو الإنتاج المحليَّ أيضًا، وإذا أخذت السِّياساتُ الصُّناعيَّة الرَّشيده طريقها إلى التَّنفيذ في الفترة المقبلة من خلال زيادة مُعدَّل الإنتاج المحليَّ لمجموعة المُنتجات التَّقنيَّة العاليية في تركيا - فإن ذلك يمكنه أن يُقدِّم حلًّا بُنويًّا لمشكلة العجز الجاري، كما يمكن للنُّمو الاقتصادي أن يكتسب تسارعًا على المدى الطَّويل.¹⁵

هناك تطوُّر ملحوظ في إقبال المُستثمرين الأجنبي على الاستثمار في البلدان النَّامية من أمثال تركيا في الفترة التي ترتفع فيها الفوائد في أمريكا وتزداد المخاطر الجيوسياسية ويكثر الغموض جرَّاء الحروب التجاريَّة العالميَّة

يُعدُّ العجزُ الجاري (في الواقع، مُشكلةُ العجز في الميزان التجاري) من أهمِّ المشكلات المزمَنة التي يعانها الاقتصاد التركي. والعجز الجاري له صلة وثيقة بالتخلص من فخِّ الدخل المتوسَّط. إلى جانب امتلاك تركيا الصناعات التقنية العالية. فعندما تبدأ تركيا بإنتاج المنتجات التَّقيَّنة القادرة على تخليصها من الإدمان على المنتجات العالميَّة، وإنتاج البضائع المتفرِّقة التي تُقدِّم العديد من القطاعات المُختلفة إنتاجاً بمعدَّلات عالية - فإنَّ ذلك سيؤدِّي إلى سدِّ العجز الجاري من ناحية، وزيادة أداء النُّمو الاقتصاديِّ من ناحيةٍ أُخرى، ورغم أنَّ أسواق العملات الصَّعبة وزيادة الفوائد تستطيع خفض العجز الجاري إلى أجل مُسمَّى، فإنَّ أزمة ارتفاع العجز يمكن أن تعود من جديد مع عودة الحيويَّة إلى النُّشاط الاقتصاديِّ بعد فترة قصيرة، ومن هنا فيلبي جانب استفادة تركيا من ضعف قيمة ليرتها في التجارة الخارجيّة، فإنَّ عليها أن تتخذ خطوات لتقليل العجز الحالي بطريقة مُستدامة.

إنَّ إيجاد حلٍّ مُستدام لتخفيض العجز الجاري بشكل يدعم النُّمو الاقتصاديِّ، يمرُّ عبر تعزيز القدرة على إنتاج السُّلع ذات التَّقيَّات العالية والمتوسَّطة الحيويَّة، وإنَّ ديناميكيَّة القطاع الخاصُّ مهمَّةٌ جدًّا في هذا الصِّدد، كما أنَّ أدوات السِّياسة الصُّناعيَّة العامَّة، مثل حوافز البحث والتَّطوير والتَّصدير، والمُشتريات العامَّة، والحصول على قروض بفائدة مُنخفضة، والهبات، وتسهيلات الضَّرائب، والتَّعريفات - لها دورٌ مهمٌّ للغاية في تمهيد الطريق لروح المبادرة.

وقد واجهت تدابير التَّشجيع والحماية لصناعة القطاع العامِّ مصاعبَ جمةً بسبب اتِّفاقات التجارة الدوليَّة والمعايير العالميَّة في فترة ما بعد الثمانينيات، لكنَّ الاقتصاد العالميِّ بعد أزمة 2008 توجَّه بالتدريج نحو نظام اقتصاديِّ ليبراليِّ خاضع للسيطرة، ومزيد من الحماية والتنظيم. وقد اكتسبت هذه العمليَّة سرعةً إثرَّ حرب العملات والتَّجارة التي أعلنها الرِّئيس الأمريكيُّ ترامب على الكثير من الجهات المهمَّة في الاقتصاد العالميِّ. وعلى الرِّغم من هذه الأزمات والمخاطر التي مرَّ بها الاقتصاد العالميِّ في العهد الجديد هذا انفتحت أبواب الفرص مُترامنةً معه أمام البلدان النامية مثل تركيا، إذ إنَّ تركيا لم تشهد خلال فترة الأربعين سنة الماضية فرصةً بهذا القدر من الأريحيَّة لحماية الإنتاج المحليِّ ودعمه. وإذا تمكَّنت تركيا خلال المرحلة القادمة من دعم القطاعات والشركات الواعدة، ومن تجاوز الأزمات والمخاطر من خلال السِّياسة الصُّناعيَّة الرَّشيده - فإنه يمكنها حينئذٍ أن تُحوِّل المرحلة التي يمرُّ بها الاقتصاد العالميُّ إلى فرص.

تُعدُّ الطَّاقة القطاع الآخر المُؤثِّر في زيادة العجز الجاري في تركيا. ومن أجل تخفيض فاتورة استيراد الطَّاقة، تعمل تركيا في مجال البحث عن البترول والغاز الطبيعيِّ من جهة، وتبذل جهودها في مجال مصادر الطَّاقة البديلة والطَّاقة النوويَّة من ناحيةٍ أُخرى. وللاستفادة الكاملة من طاقة الرِّياح والطَّاقة الشمسيَّة والنوويَّة في سبيل تخفيض العجز الجاري ينبغي عليها أن تكون قادرةً على إنتاج التَّكنولوجيا التي تضمن الاستثمار الأمثل لمصادر الطَّاقة هذه.

رسم المسار الاقتصادي الطويل الأجل وسط المياه المتلاطمة:

يحاول الاقتصاد التركي تجاوز المرحلة المتلاطمة بأقل الخسائر، فبينما يتطلب الأمر في مثل هذه الظروف ضمان التوازن الاقتصادي إلى جانب السياسات القصيرة الأجل؛ يحتاج من ناحية أخرى إلى تحديد إستراتيجية لتعزيز الاقتصاد على المدى المتوسط والطويل، ووضع السياسات التي تتطلبها موضع التنفيذ. وقد منحت التطورات الجارية على المستوى المحلي والعالمى الفرص المهمة لخروج الاقتصاد التركي من مصائد الدخل المتوسط، ولن يكون غريباً ضياع هذه الفرص إن اقتصر الجهود في هذه المرحلة على السياسات القصيرة الأمد، ولا ينبغي لبلد ذي أهداف سامية له موقع صعب جغرافياً مثل تركيا أن يعيش ترفه إلى هذا الحد.

إن اعتماد بنية الاقتصاد على تصدير السلع التحويلية التجميعية المرتبطة بالاستيراد، وندرة مصادر الطاقة الهيدروكربونية التقليدية مثل البترول والغاز الطبيعي داخل البلاد، وميل المواطنين إلى استخدام السلع المستوردة الراقية وما شابه ذلك - يؤدي باستمرار إلى هشاشة الاقتصاد، واستمرار العجز الجارى بمعدلات عالية. ومن المنتظر أن يطرأ انخفاض على العجز الجارى بسبب ارتفاع سعر صرف العملات، وتراجع النشاط الاقتصادي المحتمل خلال الأشهر القادمة.

فأسعار صرف العملات تؤدي دوراً حتمياً إلى رفع أسعار المنتجات المصدرة إلى مستويات تنافسية، وخفض جاذبية المنتجات المستوردة. ويجاول العديد من الدول وفي مقدمتها اليابان والصين التقليل من قيمة عملاتها على نحو مدروس من أجل الفوز في المنافسة القائمة في التجارة الخارجية، ورغم أن انخفاض قيمة الليرة التركية يحمل في طياته بعض الأزمات القصيرة الأجل، لكنه يمنح الفرصة لإبطاء المبول نحو الاستيراد، والتنشيط نحو التصدير، وسيكون لانخفاض قيمة الليرة التركية تأثير كبير في المواطنين من حيث تحطيم الإدمان على استهلاك السلع المستوردة الراقية الذي انتشر خلال فترة صعود قيمة الليرة التركية بقوة إلى مستويات أعلى بكثير من الحد الطبيعي بين عامي 2004 - 2014.

وفي هذا السياق، تشكل تركيا حالياً بلداً جاذباً للغاية للاستثمارات إذا أخذنا في الحسبان المستويات التي بلغت أسعار الصرف في تركيا. ومن الجدير بالذكر أن التمتع بمزية العملة القوية للغاية في قيمتها وضع له حسنة وسيئته، وكذلك امتلاك الدولة عملة منخفضة القيمة له إيجابياته وسلبياته. والوضع المفيد بالنسبة لدولة نامية مثل تركيا، هو وضع القيمة المنخفضة لسعر الصرف؛ لأن سعر الصرف مرتفع القيمة يكبل التطور الصناعي للبلاد من مختلف الجوانب، ويحد من التوجهات الصناعية في البلد، وسعر الصرف منخفض القيمة بالمقابل يدعم التحوّل الصناعي والتصدير.¹⁶ وهذا الوضع يعزز دعم التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، كما يساهم في انخفاض العجز الجارى. فإذا استطعنا تقديم حلول للمشكلات



البنوية، مثل تحويل تراجع التزعة نحو الاستيراد التي تولدت عن الارتفاع المفاجيء في أسواق الصّرف إلى فرصة، واستخدام المدخلات عالية الاستيراد في القطاعات الحيويّة كالزراعة والصناعة، ونظام الحوافز غير الفعّال - يُمكننا حينئذٍ التخلّص من هشاشيتنا المزمّنة الناجمة عن العجز الجاري لمُدّة طويلة.

الخاتمة

رغم أنّ الأسباب السياسيّة كانت وراء ظهور الاضطراب الماليّ نتيجة انخفاض قيمة الليرة التّركيّة أمام الدولار، لكنّ ينبغي تنفيذ سياساتٍ اقتصاديّةٍ محدّدة من أجل تجاوز الاضطراب الماليّ المذكور، وما أعقبه من متاعبٍ اقتصاديّةٍ، ولا بدّ من إجراء تغييراتٍ في السياسات، لا من أجل التّطوّرات التي تشهدها الأسواق المحليّة فقط، بل من أجل التّعيرات الخطيرة في الاقتصاد العالميّ أيضاً. إنّ الاقتصاد العالميّ دخل في عهد العمل بالتدابير الحمايئة الجديدة، وزيادة جُرعات الحروب التجاريّة. إلى جانب ذلك، ليس من المستبعد أن العوامل المُختلفة مثل الأزمات التي تولدت نتيجة الحروب التجاريّة، والمشكلات البنوية في الاقتصاد الأمريكيّ وتباطؤ الاقتصاد الصّينيّ - تدفع الاقتصاد العالميّ إلى فترةٍ مُضطربةٍ في 2020 أو 2021. وفي هذا السياق تتوجّه الدُول إلى وضع سياساتها الاقتصاديّة في هذا الاتجاه. يمرّ النّظام الاقتصاديّ العالميّ بمرحلة انتقاليّةٍ من العولمة غير المنضبطة التي تقودها حركة التجارة

تعدُّ الطاقة القطاع الأخر المؤثر في زيادة العجز الجاري في تركيا ومن أجل تخفيض فاتورة استيراد الطاقة تعمل تركيا في مجال

البحث عن البترول والغاز الطبيعي من جهة وتبذل جهودها في مجال مصادر الطاقة البديلة والطاقة النووية جهة أخرى

ومن هنا يمكن لهذه التطورات أن تتسبب في الحد من السيولة العالمية، وانخفاض حجم التجارة الدولية، وتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي. ورغم هذه المخاطر والتحديات في هذا العصر الجديد للاقتصاد العالمي فإنه يتزامن مع انفتاح فرصة أمام البلدان النامية مثل تركيا، تمكن من خلالها مراحلة الاتفاقات التجارية بين الدول على قواعد أكثر إنصافاً، ويمكن التحايل على القواعد المقيدة لمنظمة التجارة العالمية بسهولة أكبر. وتركيا لم تشهد خلال فترة الأربعين سنة الماضية فرصة بهذا القدر من الأريحية لحماية الإنتاج المحلي ودعمه. وإذا تمكنت تركيا خلال المرحلة القادمة من دعم القطاعات والشركات الواعدة ومن تجاوز الأزمات والمخاطر من خلال السياسة الصناعية الرشيدة فيمكن حينها أن تحوّل المرحلة التي مرّ بها الاقتصاد العالمي إلى فرص.

في الظروف التي شهد فيها الاقتصاد الرأسمالي تحوّلًا نموذجيًا في مجالات الصناعة والتكنولوجيا - تشكل السياسات الصناعية في النظام الجديد والعهد الجديد أهمية كبرى بالنسبة لتركيا. فمن الواجب اليوم الإمساك بالصناعة بشكل شامل، بدءاً من القيمة المضافة إلى التوظيف، ومن الإنتاج إلى التصدير. والإسهام الإستراتيجي للمجتمع له أهمية بالغة في هذه العملية، فلكي تقف تركيا اليوم بصلاية وسط البيئة التنافسية الصعبة في الاقتصاد العالمي عليها أن تنهج سياسات تكنولوجية صناعية راشدة، وتحرك نظام الحفز من جديد.

الخطوة الأخرى التي ينبغي أن تتخذها تركيا لتعزيز اقتصادها هي إصلاح القطاع الحقيقي. وفي هذا السياق، يجب إعطاء الأولوية للإصلاحات التي تحد من اعتماد القطاع الحقيقي على النقد الأجنبي، وتمكن الشركات من إجراء تحليل الأزمات المالية علي نحو فعال، وتدعم إضفاء الطابع المؤسسي على الشركات الصغيرة والمتوسطة. وكلما تمكنت تركيا من سرعة تحليل أزمات العهد الجديد ومخاطرها، والإسراع في وضع السياسات الضرورية للتكيف معها، وتحويل مخاطرها إلى فرص - كانت لديها فرصة الخروج من التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي بصورة أكثر صلابة.

وأخيراً، مثلما كانت تركيا من بين الدول التي خرجت من الأزمة المالية العالمية بالحد الأدنى من الخسائر بفضل الإصلاحات الجدية في القطاع المصرفي بعد أزمة عامي 2000/2001 فإن الإنجاز السريع للإصلاحات التي تعزز القطاع الحقيقي في الفترة المقبلة سيعمل على زيادة مقوامة الاقتصاد للصدمات الخارجية المحتملة، وضمان أن تتجاوز تركيا هذه المرحلة بسلام.

الهوامش والمصادر :

1. مولود طاطلي ير. "تغيّرات سعر الصّرف والنّضال الماليّ". صباح، 25 أغسطس/آب 2018.
2. إنَّ مُعدّل النُّموّ الاقتصاديّ السنويّ في الفترة ذاتها كان أقلّ بكثيرٍ في العديد من الدُّول الصّناعيّة المُتقدّمة مثل أمريكا (1.9 بالمئة)، وألمانيا (1.2 بالمئة)، وفرنسا (1.1 بالمئة). والحالَةُ هذه مُشابهةٌ في العديد من الدُّول النّامية مثل الأرجنتين (3.1 بالمئة)، والبرازيل (2.5 بالمئة)، والمكسيك (2.4 بالمئة).
3. مولود طاطلي ير. "الخطأ والصّحيح في الاقتصاد التركيّ". صباح، 9 حزيران / يونيو 2018.
4. وزارة الخزانة والماليّة بالجمهورية التُّركيّة. <https://www.hazine.gov.tr/ekonomi-sunumu> ص 17.
5. مولود طاطلي ير. "لم تشهد الماليّة هذا القدر من التّسييس". صباح، 26 أيار / مايو 2018.
6. نور الله غور. "تداول العملات الأجنبيّة وأولويّات النهج الاقتصاديّ الجديد". صباح، 11 آب / أغسطس 2018.
7. نور الله غور. "تداول العملات الأجنبيّة وأولويّات النهج الاقتصاديّ الجديد".
8. "خبراء الاقتصاد مستغربون: لا توجد أيّ ذرائع اقتصادية لارتفاع الدولار". غونش، 23 Güneş أيار مايو 2018.
9. نور الله غور. "تداول العملات الأجنبيّة وأولويّات النهج الاقتصاديّ الجديد".
10. "رئاسة الجمهورية: لم تصدر تصريحات بأنّه سيكون هناك استيلاء على الودائع". BusinessHT، 12 آب/أغسطس 2018. "تصريح من هيئة التّنظيم والرّقابة المصرفيّة BDDK بشأن ودائع العملة الأجنبيّة". حرّيت، 21 أيار/مايو 2018. "No Deposits Will be Seized: Turkish Finance". TRT World، 13 Minister آب/أغسطس 2018.
11. نور الله غور. "تداول العملات الأجنبيّة وأولويّات النهج الاقتصاديّ الجديد".
12. "New Economy Program". T.C. Ministry of Treasury and Finance. 20 September 2018. <http://www.bumko.gov.tr/Eklenti/11245.ovpsunumv11ingilizcepdf.pdf?0> (Access Date: 4 October 2018).
13. نور الله غور. "تداول العملات الأجنبيّة وأولويّات النهج الاقتصاديّ الجديد".
14. نور الله غور. "شيفرات البرنامج الاقتصاديّ الجديد". منظور صباح، 22 Sabah Perspektif، 22 أيلول/سبتمبر 2018.
15. نور الله غور. "تداول العملات الأجنبيّة وأولويّات النهج الاقتصاديّ الجديد".
16. مولود طاطلي ير. "ما دلالات ارتفاع سعر الصّرف؟". صباح، 14 نيسان/أبريل 2018.